الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2007/IG.1/4/Add.4
17 October 2006
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة الثالثة
أبو ظبي، ١٤-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٦ (د) من جدول الأعمال المؤقت

المرأة في المنطقة العربية: واقع وتحديات وآفاق مستقبلية

الإنجازات والعقبات وآفاق التقدم

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضاً للإنجازات التي حققتها الدول العربية والعقبات التي واجهتها في تنفيذ منهاج عمل بيجين، إضافة إلى الآفاق المستقبلية للمضي في عملية التنفيذ. وقد اعتمدت الدول العربية إعلان بيجين ومنهاج العمل الصادرين عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥، فالتزمت الحكومات بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذه، بما في ذلك تهيئة بيئة سياسية مؤاتية للتنفيذ. وكانت الجمعية العامة للأمم قد أقرت إعلان بيجين ومنهاج العمل، وأنشأت آلية حكومية دولية على ثلاثة مستويات، تضمّ الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة وضع المرأة، وتضطلع بالدور الرئيسي في مجال تحديد السياسات وتدابير المتابعة عموماً، وأعمال تنسيق ورصد تنفيذ منهاج العمل. وبما أن الإسكوا هي اللجنة الإقليمية في منطقة غربي آسيا، فهي الجهة المعنية بتنسيق متابعة المؤتمرات العالمية على الصعيد الإقليمي. ويندرج إعداد هذا التقرير في إطار تنفيذ أنشطة برنامج مركز المرأة في الإسكوا، وسيُقدّم إلى لجنة المرأة في دورتها الثالثة المنعقدة يومي ١٤ و١٥آذار/مارس ٢٠٠٧. والهدف من هذا التقرير هو إلقاء الضوء على الإنجازات التي تحققت وتوضيح العوائق والتحديات، ويتناول الآفاق المستقبلية لتجاوز العقبات والمضي قدماً في عملية النهوض بالمرأة.

ويشمل هذا التقرير المجالات الحاسمة التي تضمنها منهاج عمل بيجين ويتناول ما تحقق في إطار كل منها من إنجازات وما صودف من عقبات. كما يتناول التقرير بالتحليل الردود التي تضمنها الاستبيان الذي أعدّته الإسكوا حول تنفيذ منهاج عمل بيجين ووزعته على الحكومات العربية في تموز/يوليو ٢٠٠٦. وينتهي التقرير إلى مجموعة من المقترحات والاستنتاجات حول آفاق العمل في المستقبل للتغلّب على العقبات وتعزيز الإنجازات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٣
الفصل		
أولاً- وضع المرأة العربية في ظل الجهود المبذولة لتنفيذ منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	٣-٢٦	٣
ألف- إنجازات عامة	٣-١٢	٣
باء- عقبات وتحديات	١٣-٢٦	٤
ثانياً- تقييم التقدم في بعض مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية	٢٧-٦٦	٧
ألف- الفقر	٢٨-٢٩	٧
باء- التعليم	٣٠-٣٢	٧
جيم- الصحة	٣٣-٣٨	٨
دال- حقوق الإنسان للمرأة	٣٩-٤٢	٩
هاء- آليات النهوض بالمرأة	٤٣-٤٦	١٠
واو- فقدان الأمن والصراعات المسلحة	٤٧-٤٨	١١
زاي- المرأة في سوق العمل والاقتصاد	٤٩-٥٧	١١
حاء- المرأة في موقع السلطة واتخاذ القرار	٥٨-٦٦	١٢
ثالثاً- تحليل ردود الدول العربية على استبيان الإسكوا فيما يتعلق بمجالات النهوض بالمرأة	٦٧-٨٤	١٤
ألف- في الفقر	٦٨-٧٠	١٤
باء- في التعليم	٧١-٧٢	١٥
جيم- في الآليات الوطنية	٧٣-٨٠	١٥
دال- في حقوق الإنسان للمرأة	٨١-٨٣	١٦
هاء- في مواقع السلطة واتخاذ القرار	٨٤	١٧
رابعاً- مقترحات للعمل المستقبلي لتطبيق منهاج عمل بيجين وملحقاته	٨٥-٨٩	١٧
ألف- التحديات والعوائق	٨٥-٨٨	١٧
باء- الأولويات والآفاق المستقبلية	٨٩	١٩
المراجع		٢٢

مقدمة

١- أدى تعثر عملية التنمية في العديد من بلدان العالم إلى إعادة النظر في قضايا التنمية وغاياتها وزيادة التركيز على التنمية البشرية، باعتبارها السبيل الرئيسي إلى التنمية الشاملة. ومنذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام ١٩٩٥، أصبح الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين مرتبطاً بتحسين معدلات التنمية.

٢- وفي الأعوام الأخيرة، تزايد الوعي بأهمية قضايا المساواة بين الجنسين كما تزايد عدد منظمات المجتمع المدني الداعية لهذه المساواة في العديد من البلدان. وبرز الاهتمام بقضايا المساواة على مستوى الحكومات في المنطقة العربية، التي شهدت زيادة في فرص تعليم المرأة من خلال إتاحة التعليم المجاني والإلزامي، والاعتناء بصحة المرأة والأم، وتوسيع مشاركة المرأة في صنع القرار على مختلف المستويات، وتعديل بعض القوانين التي تنطوي على تمييز ضدها.

أولاً- وضع المرأة العربية في ظل الجهود المبذولة لتنفيذ منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

ألف- إنجازات عامة

٣- كان للالتزام بتطبيق منهاج عمل بيجين في المنطقة العربية آثار إيجابية على صحة المرأة حيث انخفض معدل الخصوبة، وانخفض معدل وفيات الأمهات، وبلغت التغطية الصحية مستوى شاملاً في العديد من البلدان العربية[١].

٤- وازدادت في بعض البلدان العربية الضمانات الاجتماعية المقدمة للمرأة ولأطفالها، وبرامج القروض الصغيرة لصالح النساء الفقيرات ومعيلات الأسر، وبرامج التدريب والإرشاد والمساعدة الاجتماعية.

٥- وإضافة إلى كل ذلك، أبدت دول عربية عديدة تقبلاً لمبدأ المساواة بين الجنسين والتزاماً به. وقد كان التزام ١٨ دولة عربية وتصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والنظر في إمكانية سحب التحفظات عليها دليلاً على اهتمام هذه الدول بالنهوض بالمرأة في مجتمعاتها. وهذه الدول تقدّم تقارير وطنية دورية إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية توضح فيها ما حققته من إنجازات وما تواجهه من عقبات في تنفيذ الصكوك الدولية المعنية بالمرأة.

٦- كما أبدت الحكومات العربية التزاماً بمنهاج عمل بيجين وملحقاته ورسخت هذا الاهتمام بإنشاء آليات وطنية، منها وزارات معنية بقضايا المرأة، كما في تونس والجزائر وجيبوتي والعراق وفلسطين، ومنها لجان أو مجالس قومية، معظمها مرتبط بأعلى مستويات صنع القرار.

٧- ووضعت الحكومات العربية الخطط الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة وتوظيف قدراتها في المجالات العامة أدت إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفي الوظائف العليا في الهيئات الحكومية

---

(١) الإسكوا، ردود الآليات الوطنية على الاستبيان ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

والقضائية. وخصصت بعض الحكومات حصة للمرأة في البرلمانات أسهمت في زيادة تمثيلها في العمل البرلماني، كما في الجزائر والجمهورية العربية السورية وفلسطين والمغرب[٢].

٨- وتنوعت الخطط الوطنية في المنطقة العربية، فمنها ما يتناول النهوض بأوضاع المرأة عموماً، ومنها ما يسعى إلى هدف محدد مثل زيادة المشاركة السياسية للمرأة (كما الخطة الوطنية لمشاركة المرأة في اتخاذ القرار في فلسطين)، أو مكافحة العنف ضد المرأة (كما في جيبوتي) والحملة ضد ختان الإناث (كما في مصر)، أو مواجهة الفقر أو زيادة التحاق الإناث في مراحل التعليم المختلفة أو مكافحة الأمية، وغير ذلك من المجالات التي تضمنها منهاج عمل بيجين[٣].

٩- وانتشرت في معظم البلدان العربية ثقافة المساءلة للحكومات وصانعي القرار عن معدلات التنمية المحققة عموماً، والإنجازات المحققة على صعيد النهوض بأوضاع المرأة. وظهر العديد من المنظمات التي تتابع عمل الحكومات وتنشر التقارير عن الإنجازات والإخفاقات. وفي بلدان أخرى أسست الحكومات أجهزة رقابة ومساءلة على عملها مثل مركز شكاوى المرأة في مصر والهيئة المستقلة لحقوق المواطن في فلسطين.

١٠- وازداد عدد المنظمات غير الحكومية والأهلية والتطوعية في المنطقة العربية. وأدت هذه المنظمات دوراً كبيراً في ترويج منهاج عمل بيجين وملحقاته. فهذه المنظمات أثارت العديد من القضايا التي كانت تعتبر من المحرمات في المجتمعات العربية مثل قضايا العنف ضد المرأة، ومنها قضايا الاغتصاب والقتل على خلفية ما يطلق عليه "قضايا الشرف" وختان الإناث. ووجهت الاهتمام إلى العديد من قضايا التمييز ضد المرأة، ولا سيما في مجال الصحة الإنجابية، والأحوال الشخصية، وقوانين العقوبات. وشمل عمل هذه المنظمات أيضاً مجالات التمييز في السياسات الحكومية، والمناهج التعليمية، ووسائل الإعلام العامة وغيرها من المجالات[٤].

١١- وأظهرت هذه المنظمات مستويات عالية من حسن التنظيم والابتكار والشجاعة والاستعداد لنصرة قضايا المرأة. وقد تجاوبت حكومات عديدة وتعاونت معها في رسم الخطط الوطنية، والمشاركة في تقديم الخدمات، والتنسيق في إطار الآليات الوطنية، وكتابة التقارير المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة والمانحين حول التقدم في تطبيق منهاج عمل بيجين وملحقاته.

١٢- وعلى الرغم من الإنجازات الهامة التي تحققت على مستوى الوعي بمنهاج عمل بيجين وتطبيقه، لا يزال من الضروري تعزيز الاقتناع والاهتمام بقضايا المساواة للمرأة في بعض البلدان العربية، وتخصيص المزيد من الموارد المادية والبشرية القادرة على إحداث التغيير المنشود وتحقيق التقدم.

باء- عقبات وتحديات

١٣- شهدت المنطقة العربية جهوداً وسجلت إنجازات عديدة للنهوض بالمرأة. إلا أن قضية المرأة لا تزال تصطدم بالعديد من العقبات والتحديات في العديد من البلدان. ومن هذه العقبات والتحديات ما يعود إلى عوامل خارجية ومنها ما يعود إلى عوامل داخلية أو ذاتية.

---

(٢) الإسكوا، ردود الحكومات على الاستبيان.

(٣) الإسكوا، ملخصات عن وضع المرأة في الدول العربية تستند إلى ردود الدول على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين، ٢٠٠٤.

(٤) الإسكوا، النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الإسكوا، ٢٠٠٤.

١- العوامل الخارجية

١٤- لعل من أهم العقبات الخارجية التي تواجه المنطقة عموماً، والمرأة العربية خصوصاً، آثار الحروب والاحتلالات والصراعات المسلحة التي تلحق بها الويلات وتعرقل مسيرة التنمية، ان لم تبدّد ما تم إحرازه طوال أعوام من العمل والنضال. ففي فلسطين مثلاً، لا تزال المرأة تعاني بشدة من الصراع المسلح ومصادرة الأراضي والتشريد في بقاع الأرض المختلفة. وقد ازدادت معاناة المرأة الفلسطينية مؤخراً نتيجة لاستمرار بناء الجدار الفاصل، الذي يؤدي إلى فصل الفلاح عن أرضه والتلميذ عن مدرسته، وتشتيت الأسر، ومنع المريض من الوصول إلى المستشفيات للحصول على الإشراف الطبي. وقد تشرد آلاف النساء والأطفال من منازلهم نتيجة لاستمرار القصف الجوي وهدم المنازل.

١٥- وفي العراق، تتكرر المأساة نفسها، حيث هدمت الدولة وبنيتها التحتية، وتبددت أعوام طوال من العمل في مسيرة التنمية، فازدادت وفيات الأمهات، وتدهورت الظروف البيئية والمعيشية، وتعطل التعليم، وتزايدت معدلات الأمية بين النساء، وقلت الرعاية الطبية وانتشرت أمراض وبائية كانت قد انقرضت، مثل، الكوليرا والتهاب السحايا، لقلة اللقحات وعدم التمكن من إعطائها للأطفال في الوقت المناسب.

١٦- وتكرر مشهد الدمار نفسه مؤخراً أثناء حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ على لبنان، حيث استخدمت ملايين القنابل العنقودية التي أدت إلى تدمير البنية التحتية، وتهجير السكان، وقتل الإنسان الذي هو جوهر التنمية وركيزتها(٥).

١٧- وإضافة إلى ما تسببه الحروب والصراعات من خسائر في الأرزاق والأرواح، تؤدي إلى تزايد مختلف أشكال العنف ضد المرأة، كالاغتصاب الجماعي، والتعذيب في السجون، والعنف ضد المرأة في الأسرة والمجتمع، حيث تتعرض المرأة للقتل أحياناً بعد خروجها من السجون "ملطخة بالعار" أو تمنع من الخروج من البيت أو الذهاب إلى المدرسة خوفاً عليها من الاختطاف والقتل(٦).

١٨- كما أعاقت الحروب والصراعات في بعض بلدان المنطقة المساعي الرامية إلى النهوض بالمرأة والقضاء على التمييز ضدها في المجتمع(٧).

١٩- وأدت ظاهرة العولمة، وإطلاق العنان لحرية آليات السوق، وسياسات التكييف الهيكلي والخصخصة إلى تفاوت كبير في معدل النمو بين البلدان وداخل كل بلد. واتسعت الفوارق الإنمائية بين البلدان وداخلها، بين من استفادوا من سياسات الخصخصة ومن تضرروا منها. وكان نصيب النساء من تلك السياسات في المنطقة العربية متفاوتاً أيضاً. فبينما أدت تلك السياسات إلى إفساح المجال أمام بعض النساء الحائزات على شهادات عالية لإيجاد فرص عمل في شركات الاتصالات والمعلومات وغيرها من الشركات، أدت إلى تدهور أوضاع الغالبية العظمى من النساء، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة والمهمشة. كما دفع القطاع العام للدولة بعشرات الآلاف من النساء إلى قطاع خاص غير مهيأ بعد لاستقبالهن، وتراجع دور الدولة عن تقديم

---

(٥) منظمة العفو الدولية، http://ara.amnesty.org/pages/lbn-action-ara، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربي، ٢٠٠٥.

خدمات هامة في مجالي الصحة والتعليم، فكان لذلك أثر شديد على المرأة الفقيرة والريفية وذات الاحتياجات الخاصة.

٢- العوامل الداخلية

٢٠- لقد التزمت الدول العربية بمنهاج عمل بيجين وما تبعه من وثائق. إلا أن هذا الالتزام لا يزال يواجه عقبات داخلية عديدة. ومن هذه العقبات عدم التوازن في توزيع الموارد بين المدن والأرياف، الذي يسهم في تفاقم الفقر والبطالة في الأرياف، ويؤدي هذا الوضع إلى توسيع الفوارق ليس بين النساء والرجال فحسب، بل بين النساء أنفسهن في معدلات الأمية والالتحاق بالتعليم وتلقي الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. ونتيجة لذلك، تزداد معدلات الزواج المبكر ومعدلات الخصوبة، وينتشر العنف بأشكاله المختلفة، وخاصة في المناطق الريفية والفقيرة، وكذلك تبرز ظاهرة "المواطنة المفقودة" والتي تعتبر خارج نطاق خدمات الدولة بسبب عدم الحصول على أي أوراق ثبوتية منذ الولادة.

٢١- ولا تزال تشريعات وسياسات وممارسات عديدة في بعض البلدان العربية تنطوي على تمييز ضد المرأة في سوق العمل وفي تولي الوظائف العامة، وفي المشاركة السياسية، وفي حق الملكية وفي العائلة. ولا تزال قوانين عديدة تنظر إلى المرأة كتابع للرجل، مما يعرض المرأة للوقوع في براثن الفقر، ويلقي أعباء إضافية على كاهل الرجل في ظل تراجع مستويات المعيشة وانتشار البطالة.

٢٢- ومع الدور الهام الذي اضطلعت به الآليات الوطنية في تعميم الوعي والاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين على جميع المستويات، لا يزال عليها أن تتخطى عقبات كثيرة، بهدف تحسين كفاءة الموارد البشرية العاملة فيها، والحصول على الموارد المالية الكافية لتنفيذ استراتيجياتها وخططها، وتعزيز موقعها حيال سائر المؤسسات الحكومية وفي بعض أوساط المجتمع المدني، والتزود بالإحصائيات والدراسات والأبحاث الدقيقة عن وضع النساء والتي تساعد على تشخيص الواقع ورسم خطط واقعية لتغييره.

٢٣- ولا يزال الإعلام الحكومي والخاص يكرس نظرة نمطية إلى المرأة، تستمد من التفسيرات الجامدة للموروث الثقافي والديني، لتركز على الدور في البيت والمطبخ، وتغفل دورها في المجتمع، وتبقيها أسيرة العادات والتقاليد.

٢٤- وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها منظمات عديدة غير حكومية وتطوعية، لا يزال عليها أن تواجه الكثير من التحديات لتعزيز حضورها في المناطق الريفية والفقيرة والمهمشة، وترسيخ نهج حقوق الإنسان والمرأة ومنهاج عمل بيجين ضمن مجموعات محددة. وتكريس مبدأ المساءلة والشفافية أمام الحكومات وأيضاً أمام الرأي العام، مما يوطد الثقة بتلك المنظمات وصدق دعواها. كما تعاني تلك المنظمات أيضاً من قلة التنسيق والتعاون بينها وبين الحكومات، وقلة الموارد المالية.

٢٥- وتبدي الدول العربية بوجه عام تعاوناً ورغبة كبيرة في تحسين أدائها في تطبيق منهاج عمل بيجين وملحقاته، كما تبدي مرونة في التعاون مع الجهات الممولة، وخاصة منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، بهدف الاستفادة من إمكانات تلك المنظمات.

٢٦- وتقوم الإسكوا بدور هام على هذا الصعيد في تقديم المتابعة والتدريب اللازمين لإنجاز التقارير الوطنية حول تطبيق منهاج عمل بيجين وملحقاته، كما تقدم التدريب والدعم اللازمين لتكوين كادر نسوي مؤهل لترسيخ قضايا المساواة بين الجنسين على جميع المستويات الحكومية وغير الحكومية. وتفسح الإسكوا المجال لتبادل الخبرات بين الدول العربية عن طريق الدورات التي تعقدها لجنة المرأة، والمؤتمرات التي تعقدها الإسكوا لمتابعة المؤتمرات العالمية على الصعيد الإقليمي، والدورات التي تخصص للبرلمانيات العرب والإعلاميات والناشطات في منظمات المجتمع المدني.

ثانياً- تقييم التقدم في بعض مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية

٢٧- يتضمن هذا الفصل استعراضاً مقتضباً لأهم الإنجازات التي تحققت في الفترة التي تلت مؤتمر بيجين. ويشمل الاستعراض أهم ما تحقق للمرأة في المنطقة العربية في مجالات الاهتمام الحاسمة الأثني عشر والمتعلقة بالفقر، والتعليم، والصحة، والعنف ضد المرأة، والصراعات والنزاع المسلح، والاقتصاد، ومواقع السلطة واتخاذ القرار، وآليات النهوض بالمرأة، وحقوق الإنسان للمرأة، والإعلام، والبيئة والطفلة. وجميعها مجالات تعنى بها الأهداف الإنمائية للألفية.

ألف- الفقر

٢٨- تعاني المرأة أكثر من الرجل من الفقر البشري، أي الحرمان من أبعاد التنمية البشرية الثلاثة المتعلقة بالصحة، والمعرفة، والدخل. كما تعاني حرماناً في توظيف القدرات البشرية في النشاط الاقتصادي، يتمثل في تفاقم البطالة، وسرعة فقدان العمل بسبب الحمل والولادة، وخاصة في سوق العمل غير النظامية. وتتقاضى المرأة راتباً أقل من راتب الرجل لقاء العمل نفسه، ولا تحظى بفرص متكافئة للحصول على وظائف ذات مردود مالي مرتفع(٨).

٢٩- إلا أن مؤشرات كثيرة تدل على أن الفقر البشري للمرأة في المدن يبقى أقل حدة منها في الأرياف، حيث تسجل الأمية والبطالة معدّلات مرتفعة بين النساء، وتقل فرص العمل والخدمات الطبية على جميع المستويات.

باء- التعليم

٣٠- حققت البلدان العربية في العقود الخمسة الأخيرة تحسناً في تعليم الفتيات. فقد تجاوز معدل التحاق الفتيات بمراحل التعليم معدل التحاق الفتيان في عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن وفلسطين ولبنان، وهي ذات كثافة سكانية متدنية عموماً. أما في البلدان العربية الأقل نموا وذات الكثافة السكانية العالية، فتبقى معدّلات الالتحاق بمراحل التعليم أقل(٩). ومعدّلات تعلم المرأة وإلمامها بالقراءة والكتابة في المنطقة العربية من أدنى المعدلات في العالم.

---

(٨) المرجع نفسه.

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربي، ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

٣١- وخصصت دول المنطقة موارد ضخمة لتعليم النساء قدرت بنسبة ٥,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة في العالم[١٠]. ومع ذلك تبقى نسبة الفتيات اللواتي ينهين المرحلة ما بعد الثانوية أقل من الثلث. وعلى الرغم من التركيز على منظومة العادات والتقاليد التي يرجع إليها لتفسير الفوارق بين الجنسين في التعليم الثانوي، في بعض التجارب ما يثبت أن السياسات الجادة التي اعتمدتها الحكومات لتقليص تلك الفوارق في هذه المرحلة تؤتي ثمارها. ففي فلسطين، مثلاً، ارتفعت نسبة الفتيات في الفرع التطبيقي من ٣٨,٩ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٥,١ في المائة في عام ١٩٩٩. ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الصفوف القريبة من أماكن سكن الفتيات وفي قراهن. إلا أن الفوارق بين الجنسين تتسع في التعليم المهني والتقني، إذ تتدنى نسب التحاق الفتيات إلى الفتيان إلى أقل من النصف[١١].

٣٢- أما في مرحلة التعليم العالي، فتشير معظم البيانات إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في اثني عشر بلداً عربياً (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية). ويتجاوز عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم العالي ضعف عدد الفتيان في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت. لكن نسبة كبيرة من الفتيان تحصل التعليم في الخارج بسبب قلة القيود المفروضة على تنقلهم، وهذا قد لا يساعد على معرفة النسبة الحقيقية بين الذكور والإناث في البلد الواحد[١٢].

جيم- الصحة

٣٣- ازدادت نسبة الولادات الخاضعة لإشراف طبي، بحيث أصبحت تتجاوز ٨٠ في المائة في معظم البلدان العربية. وفي ذلك دليل على تحسّن التغطية الصحية، غير أن هذه التغطية لا تزال ضعيفة في البلدان الأقل نموا مثل الصومال وموريتانيا واليمن، حيث تبقى النسبة دون ربع الولادات.

٣٤- أما مراقبة الحمل، التي تتطلب أربع زيارات إلى الطبيب، فتتفاوت بين البلدان، ولا ترتبط بالضرورة بمستوى الدخل. فنسبة مراقبة الحمل في لبنان مثلاً، هي أعلى منها في قطر. ولا يزال معدل الإنجاب في المنطقة العربية مرتفعاً رغم تراجعه من ١٣,٤ ولادات في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ إلى ٨,١٣ ولادات للمرأة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وهو معدل مرتفع مقارنة بمعدل سائر البلدان النامية الذي لا يتجاوز ٢,٩ ولادات للمرأة[١٣]. وترتفع معدلات الإنجاب خصوصاً في البلدان العربية الأقل نمواً، التي تفتقر إلى الجهاز الصحي الكافي لتقديم العناية اللازمة للأم وطفلها.

٣٥- ولا بدّ من الإشارة إلى سوء عواقب الحمل غير المرغوب فيه بين النساء المتزوجات في البلدان العربية، حيث يؤدي الإجهاض والإجهاض غير الآمن، إلى ضغوط على صحة الأم الجسدية والنفسية.

٣٦- وعلى الرغم من تحسن الخدمات الصحية، لا تزال جوانب كثيرة مهملة في الصحة الإنجابية والصحة الجنسية، ومنها مشاكل الإنجاب والإجهاض. وبدافع عدم الإنجاب، مثلاً، تلجأ المرأة أحياناً إلى استعمال

---

(١٠) البنك الدولي، النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دار الساقي، ٢٠٠٥، ص ٣٣.

(١١) اليونسكو، ٢٠٠٢.

(١٢) اليونسكو، ٢٠٠٢.

(١٣) منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٥.

أساليب خطرة تعرضها لأضرار صحية جسيمة، إضافة إلى ما تعانيه من ضغوط اجتماعية في بعض الأوساط[١٤]. ومن الجوانب المهملة أيضاً مشاكل الصحة الجنسية للفتاة المراهقة، إذ قلما توفرها المدرسة أو العائلة، وكذلك الخدمات التي تقدم للمرأة في الإرشاد الصحي والنفسي والغذائي إضافة إلى خدمات صحية أساسية تتعلق بالحماية من سرطان الثدي، عنق الرحم، المبيض، هشاشة العظام ونظام تغذية صحي.

٣٧- وتشهد المنطقة العربية بوجه عام تحولاً مستمراً في أنماط العيش، حيث باتت أنماط عيش المدن تطغى على القرى والبوادي. ويصاحب هذا التحول تراجع في نسبة الأمراض الجرثومية والفيروسية والطفيلية، وتزايد في نسبة الأمراض المزمنة مثل السرطان والضغط والسكري. وهذان العاملان هما من أهم أسباب المرض والموت المبكّر بأمراض الدم والشرايين.

٣٨- ولا تزال المنطقة العربية من أقل مناطق العالم إصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. إلا أن النساء والفتيات أصبحن يمثلن نصف عدد الأشخاص الذين يحملون الفيروس في المنطقة العربية. ويرى الخبراء أن المرأة أصبحت أكثر عرضة لخطر الإصابة بالفيروس، حيث قدر احتمال إصابة الشابات من الفئة العمرية ١٥-٢٤ بضعفي احتمال إصابة الشباب من الفئة العمرية نفسها. والأسباب الرئيسية في ذلك هي، ضعف تمكين المرأة في المنطقة عامة، وتدني نوعية الخدمات الصحية المقدمة للمرأة، والنقص في وسائل المراقبة والفحص، وندرة المعلومات حول سبل الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز في ظل ثقافة الصمت التي تحيط بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية. كما أن بعض الممارسات، مثل ختان البنات، تزيد من احتمال إصابة الإناث بالفيروس نتيجة لاستعمال أدوات غير معقمة أثناء عملية الختان، وتزيد من المخاطر التي تتعرض لها صحة المرأة.

دال- حقوق الإنسان للمرأة

٣٩- يعتبر إصلاح المواد القانونية التي تنطوي على تمييز ضد المرأة من أهم وأوضح مظاهر التزام الدولة بقضايا المرأة. وقد اجتهدت الدول العربية منذ صدور إعلان بيجين ومنهاج العمل وبدرجات متفاوتة في مراجعة القوانين والتشريعات الوطنية المجحفة بحق المرأة، أو التي تنطوي على تمييز ضدها، وذلك في محاولة لمطابقة القوانين الوطنية مع الصكوك الدولية التي صادقت عليها بعض الحكومات. وتعمل بعض الآليات على تعديل التشريعات النافذة أو سن تشريعات جديدة، ولا سيما في الدول التي صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعمل آليات أخرى على أجراء تعديلات على بعض بنود التشريعات لتتوافق مع التطورات الحاصلة في أوضاع المرأة، ومع متطلبات المعاهدات والقرارات الدولية. ومن هذه التشريعات قانون العمل والخدمة المدنية، وقانون التمثيل السياسي وحق المرأة في الترشيح والانتخاب، وقانون الأحوال الشخصية وقانون الأسرة.

٤٠- أما أهم القوانين التي لا تزال تحتاج إلى تعديل لما لها من تأثير على حياة المرأة والأسرة عامة، فهي قوانين الأحوال الشخصية وقوانين الجنسية. ومن خلال القراءة المتأنية العلمية والموضوعية للتعديلات التي أدرجت على بعض القوانين واستحداث البعض الآخر، يمكن القول بأن ما تحقق حتى الآن لا يلامس جوهر القوانين الأساسية، التي من شأنها، إن عدلت، أن تؤمن المساواة بين المواطنين والمواطنات وتكرس مبدأ

---

(١٤) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، ٢٠٠٤.

المواطنة الكاملة. ومن هذه القوانين قوانين الأحوال الشخصية، وقوانين الجنسية وسحب التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤١- وتؤكد بعض الدول أنها قامت بمراجعة التحفظات التي وضعتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بنيّة سحبها، وفتحت باب النقاش حول هذا الموضوع، ولكنها لم تتوصل إلى سحبها بعد(١٥).

٤٢- ومن الأهمية أن تكثف الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني جهودها لزيادة الوعي باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أوساط الرأي العام وفي دوائر التشريع ومؤسسات إنفاذ القانون. فقد تبين من المسح الميداني الذي أجراه فريق تقرير التنمية العربي (٢٠٠٥) أن قلة قليلة من الجمهور العربي، باستثناء تونس، تعرف شيئاً عن الاتفاقية. ومن الأهمية أيضاً بذل جهود مماثلة في توجيه الاهتمام إلى الانتهاكات الموجودة سواء في مجال التشريع أم في مجال الممارسة، وفتح باب الاجتهاد بهدف التوصل إلى تشريعات تقترب من مفهوم المساواة والتمكين الشامل للمرأة، على غرار ما حدث في حالة مدونة الأحوال الشخصية المغربية وفي قانون العقوبات الجزائري وفي قوانين الجنسية في تونس والجزائر والسودان وفلسطين ومصر والمغرب، والتي أقرت للمرأة بحق إعطاء الجنسية لأطفالها في حالة زواجها من أجنبي.

هاء- آليات النهوض بالمرأة

٤٣- شهدت المنطقة العربية في الأعوام القليلة الماضية اهتماماً متزايداً بقضايا دمج المرأة في عمليات التنمية، إذ أنشأت دول عديدة آليات وطنية وفقاً لما ينص عليه منهاج عمل بيجين.

٤٤- وأنشئت معظم الآليات الوطنية في البلدان العربية بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٥، وكانت من أهم الإنجازات التي تحققت عملاً بأحكام منهاج عمل بيجين، بالإضافة إلى تعميم مراعاة قضايا الجنسين. وأصبح لدى غالبية البلدان العربية حالياً جهاز حكومي خاص يعنى بشؤون المرأة، يرتبط إما بأعلى مراكز صنع القرار في الدولة، أو بمجلس الوزراء. وتتنوع هذه الآليات بين مجالس مستقلة وهيئات وطنية معنية بشؤون المرأة، ووزارات كاملة الصلاحية أو فرعية تعنى بشؤون المرأة.

٤٥- وقامت تلك الآليات بأدوار مهمة على صعيد نشر منهاج عمل بيجين وملحقاته وترسيخه على الصعيد المؤسسي، وتطبيقه، كما سعت إلى وضع العديد من الخطط الاستراتيجية للنهوض بوضع المرأة على مستوى السياسات والبرامج. ونجحت بعض الآليات في زيادة الوعي بأهمية قضايا المساواة والقضاء على التمييز في المجتمع، وفي تنظيم بعض الحملات الوطنية حول قضايا محددة.

٤٦- غير أن عقبات وتحديات كثيرة لا تزال تعترض قيام تلك الآليات بعملها على النحو المرجو، إذ لا يزال عليها أن تحصل على دعم الإرادة السياسية العليا، وأن تعزز إمكاناتها المادية، وتحسن ما لديها من قدرات وكفاءات ومهارات على طرق دمج قضايا المرأة في سياسات وخطط وبرامج التنمية الشاملة. كما لا تزال هذه الآليات تعاني من ضعف التنسيق بينها وبين المؤسسات الحكومية الأخرى وبينها وبين مؤسسات المجتمع المدني.

---

(١٥) الإسكوا، ردود الحكومات على الاستبيان.

واو- فقدان الأمن والصراعات المسلحة

٤٧- تتعرض المرأة في بعض البلدان العربية التي تعاني من انعدام الأمن والاستقرار لأشكال متعددة من العنف، تعوق إمكانية تمتعها وأسرتها بعوائد عملية التنمية. ففي فلسطين مثلاً ينتهك الاحتلال حقوق المرأة، حيث تتعرض لشتى ضروب الأذى والتعذيب والإهانة والعنف، وتحد القيود المفروضة على حرية التنقل من الفرص المتاحة لها في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل، ولتحقيق الاكتفاء الذاتي. وتتعرض المرأة الحامل لأخطار صحية نتيجة للانتظار الطويل عند نقاط التفتيش وتعذر الوصول إلى المراكز الطبية أحياناً. وقد حدث عدد من الولادات غير الآمنة التي أسفرت عن وفاة الأم والمولود معاً[١٦].

٤٨- وفي العراق، شهدت مدن وأحياء كاملة عمليات تهجير تعسفية لآلاف الأسر. كما إن انعدام الأمن وتكرار حوادث الاختطاف أرغما المرأة على عدم الخروج من المنزل، والغياب عن العمل. وفي ظل الظروف السائدة، تعرضت المرأة في السجن لضروب من الانتهاكات دفعتها أحياناً إلى الانتحار بعد إطلاق سراحها، وعرضتها للقتل على يد قريب محواً "للعار". وتزيد الحروب والصراعات عدد النساء المعيلات للأسرة بسبب موت أو سجن المعيل ما يضع تلك النساء في ظروف نفسية واقتصادية صعبة، خاصة إذا اقترنت بالفقر وقلة التعليم.

زاي- المرأة في سوق العمل والاقتصاد

٤٩- شهدت المنطقة العربية، مقارنة بسائر مناطق العالم، أعلى زيادة في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣. فقد ازدادت هذه المشاركة بنسبة ١٩ في المائة مقابل زيادة عالمية قدرها ٣ في المائة. وعلى الرغم من ذلك، تبقى المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هي الأقل في العالم، إذ لم تتجاوز ٣٣,٣ في المائة من النساء من الفئة العمرية ١٥ عاماً فأكثر، بينما يصل المتوسط العالمي إلى ٥٥,٦ في المائة، وتصل نسبة مشاركة المرأة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، مثلاً، إلى ٦٨,٩ في المائة. كما إن مشاركة المرأة العربية نسبة إلى مشاركة الرجل لا تتجاوز ٤٢ في المائة، وهي أيضاً الأدنى في العالم، حيث تصل هذه النسبة إلى ٨٣ في المائة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ و٧٣ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، بينما يبلغ المتوسط العالمي ٦٩ في المائة.

٥٠- ولا تزال مشاركة المرأة في مجالات العمل خارج نطاق الأسرة تصطدم بصعوبات وعوائق متعددة منها عدم مساواة المرأة بالرجل في الأجور وفي ظروف العمل، وكذلك في فرص الترقي إلى مراكز اتخاذ القرار في المشاريع الاقتصادية، الخاصة والعامة.

٥١- ويعزى تدني مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وتزايد البطالة في صفوف النساء إلى عوامل عديدة. فالنمو الاقتصادي البطيء في المنطقة، بسبب عدم الاستقرار السياسي وأثر العولمة، لا يكفي لإتاحة فرص العمل اللازمة لاستيعاب الزيادة في القوى العاملة للرجال والنساء. إلا أن قلة فرص العمل المتاحة يؤثر سلباً على النساء أكثر منها على الرجال. فمعدل البطالة في صفوف النساء يفوق معدل البطالة في صفوف الرجال في ثلثي البلدان العربية التي توفرت عنها بيانات، ويبلغ أكثر من الضعف في نصف هذه البلدان.

---

(١٦) John Dugard, Report of the Special Rapporteur of the Commission on Human Rights in Palestinian Territories Occupied by Israel since 1967, 2005.

٥٢- ويسهم التمييز بين الرجل والمرأة في ظروف العمل والأجور، بسبب وجود بعض العادات والتقاليد وغياب التشريعات، في تقليص مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. فأجر الرجل يفوق بكثير أجر المرأة في مختلف الوظائف، وخاصة في القطاع الخاص. ويدفع هذا التمييز في الأجور في القطاع الخاص النساء إلى العمل في القطاع العام، حيث تساوي الأجور وظروف العمل. إلا أن القطاع العام آخذ في الانكماش في معظم البلدان العربية نتيجة لسياسات التكييف الهيكلي، التي ترافقت مع ظاهرة استغناء القطاع العام عن الأيدي العاملة النسائية وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعابها.

٥٣- وعلى أثر تحرير التجارة في العديد من البلدان العربية، غزت أسواقها المنتجات الأجنبية، وانخفضت مبيعات بعض الشركات المحلية، فعمدت إلى تسريح أعداد كبيرة من الأيدي العاملة النسائية.

٥٤- ويعتبر معدل الإعالة في المنطقة العربية من أعلى المعدلات في العالم، حيث يتولى كل شخص عامل إعالة أكثر من اثنين من الأفراد غير العاملين، مقابل شخص واحد على الأكثر في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وفي ظل تدني مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. وركود الأجور الحقيقية، وازدياد معدلات البطالة، أصبح يتعذر على العاملين أن يوفروا مستويات معيشية مقبولة لعائلاتهم. ويزداد الوضع صعوبة عندما يترافق معدل الإعالة المرتفع مع عدم وجود خطة تقاعد وشبكة أمان وطنية تغطي جميع فئات العاملين.

٥٥- والجدير بالذكر أن الفارق في الأجور بين الرجل والمرأة يتسع كلما انخفض المستوى التعليمي. وتكبر معاناة النساء مع تدني المستوى التعليمي الذي يرتبط عادة بتزايد الفقر.

٥٦- ولا تزال بعض قوانين العمل والأحوال الشخصية من العوائق الهامة أمام مشاركة المرأة العربية في الحياة الاقتصادية. فبعض هذه القوانين تقيد حرية المرأة، إذ تلزمها بالحصول على إذن أبيها أو زوجها للعمل أو السفر أو الاقتراض من المؤسسات المالية. كما إن بعض قوانين العمل تغلق عدداً من مجالات العمل أمام المرأة بهدف "الحماية"، فتحول "الحماية" إلى تمييز بين الرجل والمرأة وبالتالي تقيد مشاركتها في النشاط الاقتصادي(١٧).

٥٧- كما إن ضعف البنية التحتية من وسائل نقل وحضانات لا تشجع خروج المرأة للعمل، ناهيك عن عدم توفر ضمانات اجتماعية سواء للأطفال أم كبار السن الذين يقع عبء رعايتهم على المرأة. وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على المعروض من الأيدي العاملة النسائية، منها عدم ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، وضعف التدريب المستمر لزيادة كفاءة الباحثات عن عمل، وصعوبة حصول المرأة على التسهيلات الائتمانية.

حاء- المرأة في موقع السلطة واتخاذ القرار

٥٨- حملت بداية الألفية الثالثة تحسناً في وضع المرأة في عدد من البلدان العربية. فمُنحت المرأة الحق في التصويت والترشيح للانتخابات البرلمانية للمرة الأولى في البحرين في عام ٢٠٠٢، وفي قطر في عام ٢٠٠٣. وبعد ٤٠ عاماً من النضال، حصلت المرأة الكويتية على حقوقها السياسية كاملة في عام ٢٠٠٥.

---

(١٧) محمد أبو حارثية، دراسة مقارنة لحقوق المرأة في التشريعات العمالية العربية، ١٩٩٧.

وازدادت مشاركة المرأة في البرلمانات العربية كالأردن والمغرب نتيجة لاعتماد نظام الحصص. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، بقيت نسبة تمثيل المرأة العربية في المجالس النيابية الأدنى في العالم.

٥٩- ورغم تباين أداء النساء العربيات في المواقع القيادية، يمكن القول إن متوسط أداء المرأة لم يكن أقل تميزاً من أداء الرجل. فقد برزت نماذج نسائية في البرلمانات والوزارات اعتبرت قدوة للنساء في العالم العربي.

٦٠- غير أن غياب الحريات المدنية والسياسية لم يساعد في تحقيق التمكين السياسي للمرأة وفقاً لمنهاج عمل بيجين. فالنساء في السلطة يتم اختيارهن أحياناً من صفوف النخب، أو الموالين للحزب الحاكم رغبة في إعطاء صورة إيجابية للأنظمة الحاكمة، أو نتيجة لضغوط خارجية. وهكذا فإن زيادة تمثيل بعض النساء في المجال السياسي لا تمنع من الاستمرار في اضطهاد البعض الآخر.

٦١- وحرية تشكيل الأحزاب غير مكفولة في بعض البلدان العربية. فبعضها يمنع تشكيلها أساساً، وبعضها الآخر يسمح بها بموجب الدستور، إلا أنه يقيد تأسيسها أو عملها لاحقاً بواسطة القانون وفي الممارسة العملية(١٨).

٦٢- وتختلف علاقة النساء بالأحزاب السياسية العربية حسب الفترة والبنية السياسية لكل بلد عربي. فبينما نجح العديد من حركات مقاومة الاستعمار في جذب وتنظيم أعداد كبيرة من النساء على مدى القرن العشرين (كما في تونس والجزائر وفلسطين ولبنان)، يلاحظ أن الأحزاب السياسية بعد الاستقلال لم تواصل العمل على توسيع قواعدها بين النساء، ولم تعمل على رسم برامج متكاملة تشمل مختلف قضايا المرأة ومشاكلها. وكثيراً ما تستهدف هذه الأحزاب نساء الطبقة الوسطى من المتعلمات، ونادراً ما تتوجه إلى النساء في الريف أو الطبقات الفقيرة.

٦٣- قد يكون نجاح العديد من الحركات والأحزاب الإسلامية في تنظيم مئات الآلاف من النساء مؤشراً لتمكين المرأة سياسياً في هذه الحركات. إلا أنها تنطوي على تناقضات، إذ عارضت بعض هذه الحركات أحياناً ما تطالب به الحركات النسائية العلمانية من تغيير للقوانين والسياسات المهمشة للمرأة وهذا ما قد يفسح المجال لانتشار وترسيخ ثقافة التمييز ضد المرأة خاصة في أوساط الشباب(١٩).

٦٤- ولا تشجع الممارسة في بعض الدول العربية الانخراط في العمل السياسي سواء بين النساء أم الشباب. فالعمل السياسي يتطلب قدراً كافياً من الأمن والأمان للمشاركين فيه. وعدم توفر هذا الشرط الأساسي أدى إلى عزوف الأجيال الشابة عن الالتحاق بالأحزاب بالرغم من وعيهم السياسي الكبير بالأوضاع المحيطة بهم(٢٠). وما زال احتكار العمل السياسي من قبل زعامات تقليدية أو قبلية يحصر اتخاذ القرار والمشاركة فيه في فئة قليلة من المقربين.

---

(١٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربي، ٢٠٠٤.

(١٩) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر)، الفتاة العربية المراهقة، ٢٠٠٣.

(٢٠) المرجع نفسه.

٦٥- وأدت القوانين الانتخابية أحياناً إلى تراجع المشاركة السياسية للنساء، إذ تفرض شروطاً يصعب على المرشحين، ولا سيما من النساء، تحقيقها. وفي المقابل ازداد عدد الأصوات النسائية الناخبة من ١٨ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٣، وهذا دليل على اهتمام المرأة المتزايد بالعملية الانتخابية.

٦٦- وتمنع ظاهرة "المواطنة المفقودة" أعداداً كبيرة من النساء في المناطق الريفية والفقيرة والمهمشة من المشاركة في العملية الانتخابية بسبب عدم حصولهن على بطاقات انتخابية أو أي وثائق رسمية أخرى تثبت هويتهن.

ثالثاً- تحليل ردود الدول العربية على استبيان الإسكوا فيما يتعلق بمجالات النهوض بالمرأة

٦٧- يتناول هذا الفصل الإنجازات والعقبات والتحديات المتصلة ببعض مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين، وذلك وفقاً لما يستخلص من ردود البلدان الأعضاء على الاستبيان الذي وزعته الإسكوا حول هذا الموضوع.

ألف- في الفقر

٦٨- ركز الاستبيان في تحليل طرق مواجهة الفقر على قياس الفقر المادي (فقر الدخل). ولذلك ركزت معظم الردود على جهود الحكومات لزيادة دخل المرأة الفقيرة عن طريق اعتماد برامج للقروض الصغيرة والكبيرة وهذا ما يتنافى مع مفهوم الفقر البشري. وأشارت بعض الردود إلى ازدياد معدلات الفقر، بدلاً من تناقصها، وخاصة بين النساء في المناطق الريفية والفقيرة والمهمشة. ففي موريتانيا، مثلاً، ارتفعت نسبة فقر الأسر التي تعيلها نساء من ٤٠,٥ في المائة إلى ٤٥,٦ في المائة كما ارتفعت نسبة وفيات الأطفال والنساء المصابات بالإيدز.

٦٩- ويستدعي هذا بلورة مؤشرات مختلفة تراعي مختلف أبعاد الفقر، وليس فقط فقر الدخل، كما يستدعي بلورة استراتيجيات متعددة الجوانب وشاملة لكافة قضايا الفقر وخاصة الفقر بين النساء في المناطق الريفية والمهمشة. ومن الضروري أن تعالج الحكومات قضية الفقر بمنهج متكامل يعمل على توفير الخدمات الصحية والتعليمية للفقراء، وتحسين خدمات البنية التحتية من مياه وكهرباء وطرق وبيئة صحية ونظيفة، وتسهيل وصول النساء في تلك الشريحة لبرامج القروض الميسرة بدون ضمانات عسيرة (مثل الأرض أو العقار)، وتسهيل وصول منتجات النساء إلى السوق، وتأمين مراكز لرعاية الأطفال، والاهتمام بالتدريب المهني وخاصة في مجال المعلوماتية. ويجب تقديم مخصصات اجتماعية للنساء المعيلات وأطفالهن، وزيادة الحماية القانونية للنساء العاملات في سوق العمل غير النظامية، وخاصة في مجال الخدمة المنزلية سواء بوضع عقود عمل رسمية أم تشديد العقوبة على الاغتصاب والتحرش الجنسي. كما يجب تأمين مراكز رعاية للفتيات والنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب أو التحرش الجنسي، ومعالجة مشكلة "المواطنة المفقودة" من خلال تسجيل النساء اللواتي لا يملكن أوراقاً ثبوتية تمكنهن من تلقي الخدمات والمشاركة في الحياة السياسية والحصول على الحماية القانونية.

٧٠- ولابد من الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بقضايا وحاجات المرأة المسنة والمعوقة وتغيير الصورة المجتمعية عنها وتشجيع مشاركتها في النشاط التنموي. ويلاحظ أن نهج الحكومات لا يتضمن تركيزاً كافياً على هذه الشريحة، وهذا يعني ضرورة اعتماد نهج متكامل لتأمين خدمات الدعم النفسي والصحي يشمل النساء والرجال على السواء.

باء- في التعليم

٧١- وشهدت المنطقة العربية زيادة كبيرة في تعليم الفتيات أدت إلى تقليص الفوارق مع مناطق العالم الأخرى. إلا أن النجاح الذي أظهرته التقارير في ارتفاع معدل التحاق الفتيات بالمدارس لا يعني بالضرورة نجاحاً في محو أمية الإناث خارج المدارس. ففي حين نجحت بعض الدول ذات المستوى المتوسط في التنمية البشرية، كالأردن وفلسطين، في رفع نسبة تعليم الكبار من الإناث (١٥ سنة فأكثر) إلى نحو ٨٥ في المائة، لاتزال هذه النسبة دون ٥٠ في المائة في ستة بلدان عربية هي جزر القمر والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. ولا تزال معدلات الأمية في العالم العربي أعلى من المتوسط العالمي، بل أعلى من متوسط البلدان النامية. فالبلدان العربية تدخل القرن الحادي والعشرين وفيها نحو ٦٠ مليون أمي من الكبار، معظمهم من النساء الفقيرات والريفيات[٢١]. فمعدلات الأمية بين النساء في مصر والمغرب مثلاً تفوق ٥٠ في المائة. كما تصل معدلات الأمية بين نساء الحضر في اليمن إلى ٤٠ في المائة ونساء الريف إلى ٧٨ في المائة ما يحرم غالبية النساء من الإعلام المقروء بسبب الأمية، والمرئي بسبب قلة الكهرباء، خاصة في الريف.

٧٢- ويستخلص من ردود البلدان الأعضاء أن الجهود المبذولة في مجال التعليم غير كافية وأن المناهج المتبعة لا تساعد في تحقيق الأهداف المرجوة. فقد ورد من بين الإنجازات ما تم تحقيقه من ارتفاع في معدلات تعليم المرأة. لكن المؤشرات ركزت على سد الفوارق بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم وتخفيض معدلات الأمية، ولم تحظ مؤشرات "نوعية التعليم" بالقدر الكاف من الاهتمام. ومن هذه المؤشرات تنقيح المناهج وتطويرها لتلائم احتياجات الإنسان في القرن الحادي والعشرين وتنقيتها من الصور النمطية عن المرأة، وربط دور الإنسان العربي بنتاج المعرفة العالمي، وتطوير قدرات وكفاءات القائمين بعملية التعليم، ورفع أجور المعلمين للحفاظ على الكفاءات المهنية والفنية، وزيادة الاهتمام بالمناهج الجانبية مثل المسرح، والموسيقى، والرقص، والمكتبات، والرحلات.

جيم- في الآليات الوطنية

٧٣- وفقاً للمعلومات الواردة في الاستبيان اعتمدت غالبية الحكومات من خلال آلياتها الوطنية استراتيجيات وطنية عامة وبرامج عمل للنهوض بالمرأة.

٧٤- وقد تمحورت مهام هذه الآليات حول العمل على ربط قضايا المرأة بسياسات الدولة، وتعميم مراعاة قضايا الجنسين في خطط وبرامج المؤسسات الحكومية، وتوفير التدريب لمؤسسات الدولة، ومراجعة التشريعات واقتراح تعديلها، ورصد التمييز ضد المرأة، والتعاون مع المجتمع المدني والقطاعات الأكاديمية والعلمية في العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات.

---

(٢١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربي، ٢٠٠٢، ص ٤٧.

٧٥- وتشير ردود الدول العربية إلى بعض التحديات والعوائق وأهمها مدى التأثير في السياسات العامة، وإمكانية المساءلة على أعلى المستويات لمتابعة التقدم في تطبيق منهاج عمل بيجين وملحقاته، وعدم كفاية مهارات الموظفين في كيفية إدخال قضايا المساواة بين الجنسين في مجالات عملهم المختلفة وضرورة توفير التدريب المستمر والفعال لتطوير قدراتهم. ولا يزال بعض العاملين في الحكومات يبدي شكوكاً حول جدوى وأهمية إدخال قضايا المساواة بين الجنسين في مجال عملهم ويرون بأنها "وافد غريب ومفروض" ما يضعف الحافز إلى التدريب. وتضاف إلى ذلك قلة الخبرات والقدرات في مجال دمج قضايا الجنسين في البنى والهياكل والسياسات الأساسية المتعلقة بالاقتصاد، والتنمية الريفية وتخطيط السياسات الاجتماعية. كما إن قلة الموارد المالية المتوفرة لدمج قضايا الجنسين سواء في الأجهزة الحكومية أم مؤسسات المجتمع المدني تحد من الكفاءة في تطبيق منهاج عمل بيجين وملحقاته.

٧٦- ومن أبرز العقبات والتحديات التي تواجه آليات النهوض بالمرأة تدهور الأوضاع الأمنية والنزاعات في العديد من الدول كجيبوتي والسودان والعراق وفلسطين ولبنان.

٧٧- ويعاني العديد من الآليات الوطنية من نقص الكادر النسوي المؤهل، أي عدم وجود موظفين على درجة عالية من الخبرة والمعرفة بقضايا المرأة. ويعود هذا النقص إلى عوامل عديدة أهمها أن التعيين في تلك الآليات لا يخضع دائماً لمعايير الكفاءة، وأن قلة الخبرة والتمويل تضعف قدرة هذه الآليات على التأثير في مجرى السياسات العامة، وتحصر عملها في تنفيذ بعض المشاريع المجزأة. وتعاني تلك الآليات أحياناً من عدم توفر البيانات والإحصاءات والأبحاث الدقيقة اللازمة لرسم السياسات.

٧٨- ويلاحظ نقص الإمكانيات المادية للآليات الوطنية في الدول كثيفة السكان التي يتوفر فيها الكادر البشري المؤهل. أما الدول ذات الدخل المرتفع فينقصها الكادر البشري المؤهل والمدرب على دمج قضايا الجنسين في السياسات والخطط. ومن العقبات التي ذكرت أيضاً عدم الاستقرار في الوضع السياسي والصراعات مما يحول دون إنجاز الخطط المقررة (العراق وفلسطين مثلاً)، إضافة إلى عدم قدرة تلك الآليات على معالجة الفجوات في أوضاع النساء في الريف مما يتطلب إرادة سياسية لإعادة توزيع الموارد بطريقة أكثر إنصافاً.

٧٩- ومن العقبات أيضاً مقاومة بعض منظمات وقوى المجتمع المدني لما ترغب الحكومات في تحقيقه من تغيير في وضع المرأة. ومن الأمثلة على ذلك في مقاومة إصلاح التشريعات، أو تغيير بعض الموروثات المتعلقة بالعنف ضد المرأة كالقتل على خلفية "الشرف" أو الختان أو غيره من العادات والتقاليد. ويضاف إلى ذلك تعدد الجهات التي تعمل على قضايا المرأة مما يؤدي إلى صعوبة في تنسيق الجهود أحياناً وتضاربها أحياناً أخرى، وهكذا تصعب عملية الشراكة بين تلك الآليات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

٨٠- ورغم العقبات المذكورة، حققت الحكومات العربية عن طريق الأجهزة المعنية بالنهوض بالمرأة تقدماً هاماً في الأعوام الأخيرة. فقد تكوّن لدى هذه الأجهزة اقتناع بأهمية البنى والاستراتيجيات والمنهجيات والأدوات الفعالة لضمان الاستمرار في تنفيذ مهامها. وهذا الاقتناع أدى إلى بلورة خطط واستراتيجيات وطنية لتطبيق منهاج عمل بيجين وملحقاته.

دال- في حقوق الإنسان للمرأة

٨١- تشير الردود إلى إحراز تقدم في إصلاح القوانين خاصة في تشديد العقوبة على العنف ضد المرأة في الأسرة أو في أماكن العمل كما ورد في قانون العقوبات في الأردن والجزائر ومصر. وقامت بعض

الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بتنظيم حملات وطنية لزيادة الوعي بمخاطر العنف ضد المرأة والطفلة سواء في الأسرة أم في المجتمع. وقد أدت هذه الحملات إلى خفض معدلات ختان الإناث في مصر، وتقليص ما يعرف بجرائم الشرف. ويبقى من الضروري اعتماد توجه متكامل لمكافحة العنف يشمل الصحة، والعدالة، والتعليم، والإعلام وغيرها من الجوانب.

٨٢- وفي ردود الدول على طبيعة العلاقة مع منظمات المجتمع المدني، ركز التعليق على جوانب الشراكة مع الحكومات، وضرورة توفير الحماية القانونية لعمل تلك المنظمات، وتشجيع القيادات الشابة، وضرورة تعزيز التنسيق المحلي والإقليمي والدولي بين تلك المنظمات، وتوفير الموارد اللازمة لها. إلا أن مؤشرات قياس العلاقة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني خلت من الإشارة إلى خضوع بعض تلك المنظمات لشروط التمويل السياسية. وخلت الردود من تحليل العلاقة بين تزايد عدد تلك المنظمات في كافة الدول وضعف قواعدها الجماهيرية وقدرتها على التمثيل الفعلي. وهذا يعني ضرورة التركيز على آليات توطين الخطاب الذي تحمله تلك المنظمات بين شرائح محددة. ولم تشر الردود كذلك إلى قلة اهتمام تلك المنظمات بقضايا المرأة ذات الاحتياجات الخاصة، ولا إلى المشاركة الحقيقية للمجموعات المستهدفة.

٨٣- وأشارت ردود عديدة إلى شيء من عدم التقبل لخطاب المساواة بين الجنسين باعتباره لا يعبر عن "ثقافة أصيلة" في المنطقة، وذلك دون تحليل معمق لطبيعة هذا الرفض ومصدره وكيفية التعامل معه في التخطيط للتنمية. فبعض الحركات، مثلاً، بما فيها النسائية ترفض فكرة المساواة وتستعيض عنها بفكرة العدالة الاجتماعية التي قد تقر بحقوق للمرأة تفوق ما يمكن أن تحصل عليه في نطاق المساواة مع الرجل. ويقترح أن تولي الحركات النسائية ووسائل الإعلام اهتماماً أكبر لإفساح المجال أمام الحوار البناء بين الإطراف الفاعلة في مجالات التنمية الشاملة لإيجاد أسس وقواسم مشتركة للعمل.

هاء- في مواقع السلطة واتخاذ القرار

٨٤- يقاس التمكين السياسي للمرأة، حسب الردود بعدد النساء في مواقع صنع القرار السياسي. ويقترح إضافة مؤشرات أخرى للقياس تشمل دور النساء في تلك المواقع وعدد القرارات التي اتخذت لصالح قضايا المرأة بفضل وجودهن في تلك المواقع. ويقترح كذلك أن يضاف مؤشر لعدد النساء اللواتي اشتركن في التصويت والترشيح لكي تنتفي أسباب التناقض بين بروز نماذج فردية في أعلى مواقع القرار وتهميش الغالبية العظمى للنساء في المشاركة السياسية.

رابعاً- مقترحات للعمل المستقبلي لتطبيق منهاج عمل بيجين وملحقاته

ألف- التحديات والعوائق

٨٥- تظهر المعطيات التقدم المحرز في الأولويات التي حددت على المستوى العربي لتطبيق منهاج عمل بيجين وقرارات الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٠٠) وقرارات مؤتمرات المتابعة بعد عشر سنوات على مؤتمر بيجين، بما فيها إعلان بيروت. وقد ركزت هذه المواثيق على أولويات شملت قضايا الفقر والمرأة في الأسرة، والتعليم والصحة والعنف ضد المرأة، والمرأة في مواقع اتخاذ القرار. وإضافة إلى مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر المنبثقة من منهاج عمل بيجين والتي

شملت توجيه الاهتمام إلى أثر النزاعات المسلحة والحروب، والمرأة في الاقتصاد، وآليات النهوض بالمرأة، وحقوق الإنسان للمرأة، والإعلام، والبيئة والطفلة.

٨٦- وقد شدد إعلان بيروت على أثر الصراعات والحروب على التنمية الشاملة والنهوض بالمرأة وحث المجتمع الدولي على العمل على إنهاء الحروب وإيجاد حل عادل ودائم للأراضي المحتلة في المنطقة العربية حتى يعم السلام والأمن والاستقرار بما يعود على شعوب المنطقة بالرخاء والتقدم.

٨٧- ونتيجة لتبني هذه الأولويات، تحققت إنجازات كثيرة لصالح المرأة العربية، إلا أن تحديات كثيرة لا تزال قائمة ولا بد من مواجهتها لترسيخ ما تم إنجازه ووقف التدهور الذي بدأ يظهر في بعض المجالات.

٨٨- ويمكن استخلاص أهم التحديات التي لا تزال قائمة وتؤثر على عمليات التنمية الشاملة في المنطقة عموماً وتحسين أوضاع المرأة خصوصاً. ومن هذه التحديات:

(أ) ضرورة توحيد جهود دول المنطقة لتحقيق الاستقرار فيها لأن الحروب والصراعات لا تهدد أمن وسلامة الشعوب فقط ولكن تستنزف موارد المنطقة وتعطل قدراتها وتبدد طاقاتها؛

(ب) الربط بين قضايا حقوق المرأة وقضايا الحريات العامة والحقوق المدنية والسياسية للمجتمع ككل. فالنهوض بالمرأة يقع تحت بند الحقوق الاجتماعية التي لا يمكن تصور تحقيقها دون ترسيخ حقوق المواطنة التي تشكل الإطار العام للحقوق المدنية والسياسية. وهذا يعني ضرورة توفر رؤية شاملة لتنمية المجتمع ككل وليس لشريحة أو قطاع؛

(ج) إدراك أن الغالبية العظمي من شعوب المنطقة العربية هم من سكان الريف الذي ما زال يشكل مصدر العيش للكثيرين، وهذا يعني أن من الصعب تحقيق تقدم في أي مجال من مجالات التنمية دون تحسين توزيع الموارد بين سكان المدن وسكان الأرياف؛

(د) إدراك أهمية توطين الحقوق والالتزامات الواردة في المواثيق الدولية بين شرائح اجتماعية حية لتكوين رؤية مجتمعية وسياسية ووضع برامج عمل لتعبئة جماهير واسعة من الرجال والنساء، فدون هذا التوطين ستظل تلك الحقوق والمطالب وافداً غريباً؛

(هـ) إيجاد السبل الكفيلة على مستوى الحكم والاقتصاد والإعلام لتحقيق ميزة تنافسية لأسواق المنطقة، تحول اقتصادها إلى جزء أساسي من اقتصاد العالم؛

(و) إدراك أهمية تحرير طاقات النساء وإعمال حقوقهن الكاملة والشاملة على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والعلمية والأدبية، في جعل اقتصاد المنطقة جزءاً من اقتصاد العالم أي أنه لا يمكن الفصل بين تحقيق التنمية والنهوض بالمرأة؛

(ز) ضرورة السعي إلى القضاء على التمييز على أساس الجنس في التشريعات والسياسات، وتخصيص الموارد؛

(ح) أهمية جمع البيانات، وتطوير الأبحاث الاجتماعية الموجهة لإجراء التدخلات المدروسة وخاصة في المناطق الريفية والمهمشة إذ إن محاربة الفقر تستدعي نهجاً يشمل التعليم، والصحة، والعمل وغيرها من العناصر الأساسية؛

(ط) تكاتف الجهود المجتمعية والحكومية لتنقية الأفكار الداخلية التي تعيد إنتاج ثقافة التمييز ضد المرأة في كافة المجالات. إذ لا يمكن أن تبقى المرأة تابعاً معالاً بينما يلقى عبء الإعالة على الرجل في ظل تراجع القيمة الشرائية للأجور وانتشار البطالة؛

(ي) أهمية توفر الإرادة السياسية لتحقيق المساواة الشاملة والالتزام بعدم التمييز، ودور الآليات الوطنية في رصد التمييز وربط عمل تلك الآليات بالسياسات العامة للدولة.

باء- الأولويات والآفاق المستقبلية

٨٩- على ضوء هذه التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يقترح التركيز على بعض المجالات ذات الأولوية للعقد القادم والتي تشمل إنهاء الحروب والصراع، وإعمال الحقوق وإحلال الأمن والسلام في المنطقة، وتحسين وضع المرأة في الاقتصاد والعمل في رؤية شاملة، وبناء الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، والمشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مواقع اتخاذ القرار للاستمرار في تكوين قيادات شابة وأخيراً التركيز على وضع المرأة. وفيما يلي أبرز الاقتراحات:

(أ) تستلزم الأولويات المشار إليها تكثيف الجهود والإعداد الجيد لتحقيقها والتوصل إلى مبادرات خلاقة لترسيخ الالتزام الكامل بالتنمية الشاملة وجوهرها الإنسان. وهذا يستلزم تركيز جهود الدول العربية لتحسين شروط تطبيق منهاج عمل بيجين وقرارات الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وقرارات مؤتمرات المتابعة بعد عشر سنوات، والأهداف الإنمائية للألفية، وتوصيات إعلان بيروت؛

(ب) يتَطلب ترسيخ إنجازات التنمية الشاملة العمل على استتباب السلم والأمن في المنطقة لحماية الإنسان والبيئة من الدمار، وتوفير بيئة آمنة للاستثمارات الداخلية والخارجية؛

(ج) يتطلب تفعيل تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في المنطقة العربية تنسيق الجهود بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لتوثيق جميع الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون في المنطقة سواء أكان باستهداف الأرواح أم المنازل أم البنية التحتية أم وسائل العيش والإنتاج. و يقترح تأسيس مركز مراقبة على المستوى العربي، لتوثيق هذه الانتهاكات بهدف تقديمها إلى الحكومات وتفعيل حركات حقوق الإنسان والمرأة في العالم للضغط بهدف إدانة هذه الانتهاكات ووقفها. كما يقترح إطلاق اليوم العالمي لحماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال؛

(د) يتطلب العمل على زيادة المشاركة السياسية الفعالة للمرأة توسيع نطاق الحريات المدنية والسياسية باعتبارها إطاراً هاماً لتحقيق الحقوق والحريات الاجتماعية، وتعزيز السلطة القضائية واستقلاليتها وتعزيز دور المرأة فيها، وإطلاق حرية العمل والتنظيم للقطاعات المختلفة للتعبير الحر عن احتياجاتها ومصالحها؛

(هـ) يقترح أن يتم تطوير مؤشرات جديدة لقياس التمكين السياسي للمرأة في المنطقة العربية وتطوير المؤشرات التي تقيس التمكين الفردي وتركز على "عدد النساء اللواتي يصلن إلى مواقع اتخاذ القرار". ويقترح أن تكون هناك مؤشرات لقياس التمكين السياسي الجماعي، وذلك بتوسيع مفهوم وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار سواء على مستوى الأسرة أم النادي أم القرية أم المدينة، وغيرها من المواقع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. أن توسيع المفهوم والمؤشرات سيؤدي إلى توسيع مفهوم المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مواقع اتخاذ القرار من القاعدة إلى القمة، كما سيؤدي إلى تكوين قيادات شابة تقود العمل العام على جميع المستويات؛

(و) يُقترح العمل على إصلاح الهياكل الاقتصادية لتصبح أكثر تهيؤا لاستيعاب وتوظيف قدرات وطاقات المرأة عن طريق التطوير المستمر، وتعزيز كفاءة المدرسين، وتحديث وإصلاح مناهج التعليم العام والمهني وربطها باحتياجات سوق العمل بالتركيز على تطوير وتنويع التعليم المهني للفتيات، مع تطوير وتوسيع فرص التدريب المستمر لبناء قدرات المرأة، وخاصة المرأة التي تعيش في المناطق الفقيرة والريفية والمهمشة وذلك عن طريق تأسيس مراكز تدريب مستمر في القرى والمناطق المهمشة والنائية. ويقترح بهذا الصدد إنشاء لجنة وطنية مشتركة لتطوير التعليم والتدريب المهني والتعليم المستمر تضمّ ممثلين عن وزارات التعليم والعمل والآلية الوطنية للنهوض بالمرأة وممثلين عن القطاع الخاص؛

(ز) يقترح سن التشريعات اللازمة لتوفير مزيد من الحماية والخدمات للمرأة العاملة، وتفعيل التشريعات الموجودة في بعض الدول العربية والتي تنص على أن تفتح كل مؤسسة تستخدم أكثر من ٣٠ امرأة دار حضانة ملحقة بمكان العمل. كما يُقترح بذل مزيد من الجهد لتتكفل الدولة بتعميم مجانية التعليم ما قبل المدرسي، وخاصة للنساء العاملات والنساء في المناطق الريفية والفقيرة والمهمشة، لتمكين تلك النساء من العمل مع رعاية أطفالهن دون إلقاء عبء الرعاية على نساء أخريات من العائلة. كذلك مراقبة التنفيذ الفعلي لقوانين العمل التي تؤكد على مساواة الأجر للعمل المتساوي دون تمييز بين الرجل والمرأة، وسن التشريعات اللازمة لحماية المرأة في سوق العمل غير النظامي وفي القطاع الخاص؛

(ح) يُقترح متابعة العمل على إعادة النظر في تحفظات سائر الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، خاصة الدول التي لم تعمل بعد على إصلاح قوانينها لتطبق المادة ٩ (فقرة ٢) المتعلقة بمنح الدول الأطراف حقاً للمرأة مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما، والمادة ١٥ (فقرة ٤) المتعلقة بالمساواة بحرية الأشخاص واختيار محل السكن والإقامة، وكذلك المادة ٢ التي تنص على اتخاذ المناسب من تدابير للامتناع عن وحظر أي ممارسة تمييزية من شخص، أو منظمة أو مؤسسة ضد المرأة وإلغاء جميع الإحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً. ويقترح رفع مستوى التدريب للآليات الوطنية في الدول العربية على كيفية الضغط والمتابعة والتنفيذ لسحب تلك التحفظات على المستوى الوطني لكل بلد. كما يقترح تأسيس آلية عربية لمراقبة ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية وغيرها من المواثيق؛

(ط) يتطلب تعميم الاهتمام بقضايا النهوض بالمرأة في جميع مؤسسات الدولة والمجتمع توفر الإرادة السياسية الفاعلة لتخصيص الموارد المالية لآليات النهوض بالمرأة، وجمع الإحصاءات الكفيلة بالتخطيط الواعي والمستنير لتحسين أوضاع المرأة على جميع المستويات. ويقترح تأسيس "لجنة لمراقبة الكفاءة" تضم ممثلين الآليات الوطنية للمرأة ووزارات العمل والتخطيط، وتعنى بمراقبة وضع الشخص المناسب في المكان المناسب للوظائف العليا المتعلقة بدمج قضايا المرأة في السياسات الحكومية، وكذلك

باقتراح مناهج للتدريب المستمر بهدف زيادة الوعي في الأجهزة الحكومية بقضايا الجنسين والتخطيط للنهوض بالمرأة؛

(ي) يتحوّل الإعلام، مع انتشار العولمة وتقنيات الاتصال السريع، جبهة أساسية لكسب العقول والقلوب بهدف التغيير. ومن هنا ضرورة التركيز على دور الإعلام في تنمية أوضاع المرأة وتطبيق منهاج عمل بيجين وملحقاته. وهذا يستدعي الاهتمام المادي والسياسي بوسائل الإعلام المرئية والمقروءة التي تبث خطاباً مناصراً للمرأة، ومراقبة مضمون الرسالة الإعلامية بحيث لا تسهم في تكريس أي مفاهيم أو أفكار مسيئة للمرأة، بل تركز على دورها الفاعل في الأسرة والمجتمع. كما أن للإعلام دوراً هاماً في تناول التفسيرات الخاطئة للموروث الديني والثقافي التي تعيد أحيانا بنى التمييز الثقافي ضد المرأة؛

(ك) يتطلب التمكين الجماعي للفئات المستهدفة العمل على برامج وخطط إنمائية تركز على مكافحة ثقافة التمييز ضد المرأة، وذلك عن طريق ترسيخ خطاب حقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة خصوصاً، بين قوى المجتمع الفاعلة والحية التي تتمتع بثقل شعبي مؤثر. وهذا يستدعي من منظمات المجتمع المدني المختلفة تطوير آليات لزيادة العضوية في صفوفها وكذلك تطوير آليات محاسبة ومراقبة شعبية لعملها. كما يستدعي بناء الشراكة وتنسيق الجهود مع الحركات السياسية والاجتماعية الفاعلة في مجال إصلاح الحكم والديمقراطية ومراقبة الفساد. ويفترض بالطبع إطلاق حرية العمل لتلك المنظمات، مع المحاسبة والمساءلة وفقاً للقانون، وضمان الحريات السياسية والمدنية للفاعلين فيها.

المراجع

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عشرة أعوام بعد بيجين، "التقرير الإقليمي الأولي حول الإنجازات والمقترحات"، إعداد ماري روز زلزل واحمد حمودة بصفة استشارية للإسكوا، الدورة الأولى للجنة المرأة، بيروت، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

_____، "تقرير المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام"، بيروت، ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

_____، "دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بيجين تقييم نقدي"، إعداد شهيدة الباز، الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين، الإسكوا بالتعاون مع اليونيفيم وجامعة الدول العربية، بيروت، ١٩٩٨.

_____، "ملخصات عن وضع المرأة في الدول العربية تستند إلى ردود الدول على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ عمل منهاج بيجين" المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين دعوة إلى السلام، بيروت ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤، ٢٠٠٤.

_____، "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية" تقرير عن التقدم المحرز، ٢٠٠٤.

_____، "التقرير الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري لتنفيذ منهاج عمل بيجين"، ٢٠٠٤.

_____، "النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة اليمن"، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٢٩)، ٢٠٠٤.

_____، "تقرير التقدم المحرز والاستراتيجيات والبرامج المحددة لتنفيذ توصيات المؤتمر الإقليمي العربي وتوصيات إعلان بيروت"، وثيقة داخلية.

_____، "تقرير المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام"، بيروت، ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

_____، ردود كل من: الأردن والبحرين وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والعراق وفلسطين وقطر ولبنان ومصر واليمن على استبيان قياس التقدم المحرز والاستراتيجيات والبرامج المحددة لتنفيذ توصيات المؤتمر الإقليمي العربي، ٢٠٠٤-٢٠١٠.

_____، ملخصات عن وضع المرأة في الدول العربية تستند إلى ردود الدول على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين، ٢٠٠٤.

الأمم المتحدة، منهاج عمل بيجين مع الإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد ٥ سنوات، ٢٠٠٢.

_____، القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين، ٥-١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠، الوثائق الرسمية، الملحق رقم ١، ٢٠٠١.

البنك الدولي، "النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرأة في المجال العام"، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٥.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، "المرأة العربية والتنمية الاقتصادية"، هبة حندوسة (محررة)، القاهرة، ٢٠٠٥.

المجلس القومي للطفولة والأمومة، "ختان الإناث ... إلى متى"، المشروع القومي لمناهضة ختان الإناث، القاهرة، ٢٠٠٥.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، المكتب الإقليمي للدول العربية، "١٠ سنوات بعد بيجين، دور المنظمات غير الحكومية العربية ومساهمتها"، عمان، ٢٠٠٥.

_____، "تقدم المرأة العربية ٢٠٠٤، جمهورية مصر العربية"، ٢٠٠٤.

_____، "تقييم وضع المرأة العراقية في ضوء منهاج عمل بيجين"، إعداد كريم حمزة، عمّان، ٢٠٠٤.

_____، "تقييم وضع المرأة اللبنانية في ضوء منهاج عمل بيجين"، إعداد منى خلف وآخرون، عمّان، ٢٠٠٢.

_____، "رصد عملية هجرة المرأة العاملة إلى الأردن"، ثابت ناصر، عمّان، ٢٠٠٥.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، "تقرير التنمية البشرية العربي"، ٢٠٠٢.

_____، "تقرير التنمية البشرية العربي"، ٢٠٠٣.

_____، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥".

ايلكاركان، بينار "المرأة والجنسانية في المجتمعات الإسلامية"، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٤.

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، "الفتاة العربية المراهقة: الواقع والآفاق"، تقرير تنمية المرأة العربية، تونس، ٢٠٠٣.

_____، "المرأة العربية ووسائل الإعلام" دراسة ميدانية في الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس واليمن، دون تاريخ.

منظمة العفو الدولية، "لبنان: القنابل العنقودية تهدد حياة المدنيين"، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.